

## أبرز أنشطة وتأثير عمل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة في السنة المالية 2015

- في ديسمبر/كانون الأول 2014، التقى **382** من خبراء مكافحة الفساد من **130** بلدا في واشنطن العاصمة لحضور المؤتمر الثالث للتحالف العالمي لملاحقة الفساد، حيث ناقشنا مجموعة واسعة من القضايا مع التركيز بشكل خاص على التدفقات المالية غير المشروعة والصلة بين التهرب الضريبي والفساد. وشدّد سمو دوق كمبريدج ورئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم في كلمتهما الافتتاحية على أهمية الحراك العالمي القائم على التعاون لمكافحة الفساد. وأتيحت للمشاركين فرصة حضور عدد من الجلسات في المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام، اطلعوا خلالها على الآراء الثاقبة للخبراء وتبادلوا الخبرات والمعارف عن أحدث أدوات التحقيق وتحليل البيانات.
- وتلقينا وفتحننا **323** تحقيقا أوليا متصلة بالاحتيال والفساد والتواطؤ في أنشطة تُموّلها مجموعة البنك الدولي. وفي هذه السنة المالية، لاحظنا زيادة معدل الشكاوى التي قدّمها مسؤولو المشروعات الحكومية، والمبلغون عن المخالفات داخل الشركات، والمواطنون من البلدان النامية. ومن بين التحقيقات الأولية، اختير **99** منها لإجراء تحقيقات كاملة. وأقل المحقّقون **81** تحقيقا، **74** في المائة منها أثبتت كفاية الأدلة فيها. ومن بين **88** حالة خارجية قيد التحقيق بنهاية السنة المالية 2015، اشتملت **65** حالة على ادعاءات بالفساد، واشتملت **47** حالة فساد أيضا على عناصر احتيال و/أو تواطؤ. وتضمّنت حالات كثيرة مخططات مُعقّدة، وكشفت عن قضايا متكررة مثل عدم الإفصاح عن وكلاء من أطراف ثالثة، والفساد في مشروعات التنمية المجتمعية، وتضارب المصالح داخل مؤسسات أعمال مملوكة للدولة. وما زالت التحقيقات تلقى دعما من الإحالات من النظراء في مختلف البلدان التي يعمل فيها البنك الدولي، ومن بيانات الإفصاح عن المعلومات من الشركات.
- واشتملت التحقيقات التي ثبت كفاية الأدلة فيها في السنة المالية 2015 على **61** مشروعا و**93** عقدا قيمتها نحو **523** مليون دولار، وكان **58** في المائة من الحالات يتصل بعقود تزيد قيمة كل منها على مليوني دولار. ولم تمنح مجموعة البنك الدولي **20** عقدا تصل قيمتها إلى نحو **138** مليون دولار لشركات نتيجة لكشف مخالفات لها قبل ترسية العقود. ويرجع الفضل في ذلك في معظم الحالات إلى جهود وحدات تنفيذ المشروع أو العناية الواجبة من البنك من قبل أخصائيي العمليات والشؤون المالية والتعاقدية.
- وفي إطار التزامنا المتواصل بزيادة مستوى الكفاءة، قدّم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة في السنة المالية 2015 حالات إلى نظام العقوبات بسرعة أكبر من ذي قبل، وأحيلت أغلب الحالات إلى مكتب الإيقاف والحرمان خلال **90** يوما من إتمام تقرير التحقيق النهائي. وفرضت مجموعة البنك الدولي عقوبات على **71** كيانا، حُرِمَ **65** منها من التعامل مع البنك لفترات تتراوح من ستة أشهر إلى **13** عاما.
- واستطعنا بفضل القدرات المتزايدة في مجال الطب الشرعي من تجاوز تقدير حجم الاحتيال والفساد في المشتريات الحكومية إلى تتبع خسائر الأموال. وبدأت مجموعة البنك الدولي التحول إلى نظام تتبع أكثر ذكاء لتحمل المخاطر، ونهج برامجية لتمويل الأعداد الكبيرة من المعاملات منخفضة القيمة في المناطق الجغرافية الكبيرة والأماكن النائية، وزيادة التركيز على الدول الهشة، وزيادة الاعتماد على النظم الذاتية للبلدان. ويمكن أن يساعد استخدام أساليب الطب

الشرعي في المراجعات المالية والتعاقدية الاستباقية التي تُنفَّذ بالتعاون مع مجموعة الممارسات العالمية المعنية بنظم الحوكمة بمجموعة البنك الدولي، على إرساء نظم إنذار مبكر تساعد على ضمان أن تُحقَّق العمليات مرتفعة المخاطر على وجه الخصوص أهدافها.

- إن عملنا مع الشركات التي عوقبت من خلال الامتثال للنزاهة (ICO) لبناء وتعزيز برامجها للامتثال والنزاهة يساعد الشركات الكبيرة والصغيرة من شتى أنحاء المعمورة على جعل النزاهة والإدارة الفاعلة للمخاطر جزءاً لا يتجزأ من أعمالها. وفي نهاية السنة المالية 2015، شاركت 47 شركة عوقبت بالحرمان من التعامل مع مجموعة البنك الدولي مشاركة نشطة في برامج مكتب الامتثال للنزاهة. وتمكنت سبع شركات من رفع الحرمان عنها بعد أن نُفِّذت برامج الامتثال المناسبة، وأوفت بالشروط الأخرى للعقوبة المفروضة عليها.
- وفي السنة المالية 2015، توصلنا إلى 11 اتفاقية تسوية من خلال المفاوضات مع كيانات تتراوح من منشآت أعمال صغيرة إلى شركات كبرى متعددة الجنسيات. ومن خلال هذه الاتفاقيات كمسألة خيارية، قام عدد متزايد من الشركات بتقديم تقارير عن الذات للإبلاغ عن سوء السلوك، وهو ما أتاح لنا أدلة مباشرة على درجة أكبر من إمكانية التعويل عليها، تُؤدِّي بعد ذلك إلى تحقيقات أكثر تأثيراً، والقدرة على معالجة الاحتيال والفساد الذي يكون في الغالب نمطياً في طبيعته. وبمتابعة العلاقات التجارية للشركات التي يُزعم أنها تورطت في الاحتيال والفساد، يستطيع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة تتبع المخالفات التي تُقوِّض أنشطة التنمية، ومن ثمَّ تسهيل التحديد والتخفيف في الوقت المناسب للمخاطر المتصلة بالشركات عالية المخاطر التي تنشط في مجال التنمية.
- وفي محاولة لتحسين فهم المخاطر المتصلة بالنزاهة التي قد تُؤثِّر في أنشطة مجموعة البنك الدولي والمساعدة على معالجتها، أجرت وحدة الخدمات الوقائية في مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة مسحا للنزاهة تضمّن تحليل أكثر من 300 تحقيق و3600 شكوى تنطوي على مزاعم بالاحتيال والفساد رُفِّعت إلى المكتب في الأعوام الستة المنصرمة. وقد يساعد هذا التحليل مجموعة البنك على إدارة المخاطر المتصلة بالنزاهة في العمليات الكبرى. وساعدنا أيضاً على حماية استثمارات مجموعة البنك الدولي في البلدان منخفضة الدخل والأسواق الصاعدة من خلال ما قدّمناه من مساندة استثمارية إلى 94 عملية استثمارية ومراجعة 134 مشروعاً. وفي أفغانستان وفييتنام، أجرينا مراجعتين مُتعمّقتين للمخاطر المتصلة بالنزاهة في محافظ استثمارات البنك، وأعقب ذلك وضع خطط عمل شاملة. وقمنا بتدريب 1113 من موظفي مجموعة البنك الدولي، ومستشاري مجلس المديرين التنفيذيين، والمسؤولين الحكوميين، والمتعاقدين على تحديد المؤشرات التحذيرية وإدارة المخاطر المتصلة بالنزاهة.
- إن نشر ثقافة النزاهة بين أكثر من 17 ألفاً من الموظفين والمستشارين الذين يعملون لحساب مجموعة البنك الدولي ضروري للحفاظ على مصداقيتها والثقة فيها. ولمساندة جهود نائب الرئيس لشؤون الأخلاقيات وسلوكيات العمل من أجل الحفاظ على نزاهة موظفي مجموعة البنك الدولي، فتحتنا أيضاً 32 حالة جديدة تتصل بادعاءات الاحتيال والفساد التي تورط فيها موظفون أو موردو خدمات. وأثبتت بالأدلة سبع حالات، وكان خمسة منها لموظفين واثنان لموردين. وتوصلنا أيضاً إلى أدلة كافية تثبت أن الادعاءات في حق تسعة موظفين كانت لا أساس لها، ومن ثم

تمت تبرئتهم من أي مخالفة. وأصدر مكتب نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية خمسة قرارات تأديبية. وفي أربعة من تلك القرارات، أُنهيت خدمات الموظفين و/أو حرموا إلى الأبد من العمل مستقبلاً لحساب البنك.

- لعب مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة دوراً نشطاً في عملية التغيير التي تشهدها مجموعة البنك الدولي، ببناء شراكات مع مجموعات الممارسات العالمية الجديدة ولاسيما مجموعة الممارسات العالمية المعنية بنظم الحوكمة. وعمل المكتب أيضاً بشكل وثيق مع مكتب نائب الرئيس لسياسة العمليات والخدمات القطرية وغيره من أعضاء مجموعة العمليات من أجل تكييف ترتيبات العمل التي ستسهّل تبادل المعلومات ذات الصلة ومتابعتها أولاً بأول. وما زال مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة يحافظ على رولطه الوثيقة بوحدات الإشراف في مجموعة البنك الدولي.

## البيانات المتصلة بالتحقيقات

يُصنّف مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة تحقيقاته في فئتين: التحقيقات الخارجية والتحقيقات الداخلية. فأما التحقيقات الخارجية فتُعدّ بالخطر في خمسة أنواع من سوء السلوك: الاحتيال، والفساد، والتواطؤ، والإكراه، والعرقلة. وهذه هي الممارسات الخمس التي يجوز أن تفرض بشأنها مجموعة البنك الدولي عقوبات على الشركات والأفراد المتعاملين مع مجموعة البنك. (انظر: [www.worldbank.org/publications](http://www.worldbank.org/publications)). وتحال في العادة القرائن والأدلة على سوء السلوك من قبل الموظفين الحكوميين إلى السلطات الوطنية للمتابعة واتخاذ ما يلزم.

وتقيم التحقيقات الداخلية الادعاءات المتعلقة بأعمال الاحتيال والفساد البارزة من جانب موظفي مجموعة البنك الدولي تحدث في مشروعات تُموّلها أو أنشطة تساندها مجموعة البنك (أي الاحتيال والفساد في العمليات) أو تُؤثّر في الميزانيات الإدارية لمجموعة البنك (أي الاحتيال والفساد المؤسسي). ويجري مكتب الرئيس لشؤون النزاهة أيضا تحقيقات في الادعاءات في حق الموردين من الشركات التي تنطوي على الممارسات الخمس التي تستوجب العقوبة بموجب قرارات تحديد شروط أهلية الموردين من الشركات، وهو ما يُؤدّي إلى إجراءات لحرمان الشركات وفي بعض الحالات إلى الحرمان المشترك من العمليات. (انظر: [www.go.worldbank.org/C3YIALVBF0](http://www.go.worldbank.org/C3YIALVBF0)).

## التحقيقات الخارجية

### قبول الشكاوى

يتلقّى مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة الشكاوى من كل أنحاء العالم، ومن كثير من المصادر. ومن بين التحقيقات الأولية التي فتحت في السنة المالية 2015، جاء 27 في المائة من الشكاوى التي تم تلقيها من موظفي البنك<sup>1</sup> و73 في المائة من الشكاوى من مصادر غير البنك، منهم متعاقدون ومواطنون معنيون ومسؤولون حكوميون، وموظفو منظمات غير حكومية، وبنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف. ويقوم مكتب نائب الرئيس في العادة بالتواصل مع كل المجموعات سعياً إلى زيادة الوعي بوجه عام والإبلاغ عن الشكاوى. ويفحص المكتب الشكاوى التي يتلقاها للتأكد من صلتها بوحدة أو أكثر من الممارسات التي تستوجب العقوبة وأنها تتعلق بنشاط تسانده مجموعة البنك الدولي. وإذا استوفت الشكاوى هذين المعيارين، يفتح المكتب ملفاً للشكاوى ويجري مزيداً من التقييم للادعاءات المذكورة. وعند تحديد هل ينتقل من مرحلة التحقيق الأولي إلى التحقيق الكامل، يقوم المكتب بدراسة جدية الادعاءات، ومصداقية الشكاوى، ووجود الأدلة التي تثبت صحتها. ويدرس المكتب أيضا جوانب مثل حجم أموال المشروع أو العقد المعني، ونوعية المعلومات أو الأدلة، والآثار الإنمائية المحتملة، والقدرة على التحقيق ومخاطر التحقيق، وكذلك المخاطر التي تمس سمعة مجموعة البنك الدولي. وحينما يتقرر عدم متابعة الادعاء، أو عدم تحويل تحقيق أولي يتصل بأنشطة مجموعة البنك إلى تحقيق كامل، فإن المكتب يعمل مع أخصائيي العمليات أو جهات وسيطة أخرى لمعالجة القضايا التي أثّرت.

وفي السنة المالية 2015، استعرض المكتب وفتح 323 تحقيقاً أولياً تتصل بما يبلغ 86 بلداً، اختير 99 منها لإجراء تحقيق كامل.

<sup>1</sup> يتضمن 27 في المائة من موظفي البنك موظفين قام بعضهم بمبادرة منه بالإبلاغ عن حالة مشتبه بها، ورفع البعض شكاوى تلقوها من أطراف أخرى.

### التحقيق في الحالات

يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، من خلال التحقيقات، بالتأكد من ضلوع الشركات و/أو الأفراد في إحدى الممارسات الخمس المستوجبة للعقوبة من قبل مجموعة البنك الدولي. وإذا وجد المكتب أدلة كافية تثبت أن احتمال الوجود أكبر من النفي أن السلوك المزعوم أو أي سلوك آخر يستوجب العقوبة قد وقع، فإن الأمر يُعتبر حينئذ مُثَبِّتًا بالأدلة. وتندرج المزاعم في فئة غير مُثَبِّت بالأدلة إذا لم تتوفر أدلة كافية لإثباتها أو دحضها، وفي فئة لا أساس لها من الصحة إذا خلص المكتب إلى أن السلوك المزعوم المستوجب للعقوبة لم يحدث. ويستمر المكتب في تنقيح عملية اختيار الموضوعات التي تنتقل إلى التحقيق الكامل، ويُخصَّص موارد إضافية لإجراء المزيد من الفحص الأولي للمزاعم قبل بدء تحقيق كامل. وفي السنة المالية 2015، بلغ معدل الإثبات بالأدلة في الحالات التي فحصها المكتب 74 بالمائة.

### [GRAPHIC]

الحالات الجديدة التي فُتحت حسب المنطقة (السنوات المالية 2012-2015)

المنطقة	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
أفريقيا	31	24	8	25
شرق آسيا والمحيط الهادئ	8	15	13	20
أوروبا وآسيا الوسطى	17	14	9	11
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	8	10	3	8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6	5	1	4
جنوب آسيا	11	16	5	26
مؤسسة التمويل الدولية		5	1	5
المجموع الكلي	81	89	40	99

[GRAPHIC]

الحالات الجديدة التي فُتحت حسب القطاع، السنوات المالية 2012-2014\*

القطاع	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014
التنمية الزراعية والريفية	13	12	5
السياسة الاقتصادية	0	0	0
التعليم	2	3	2
الطاقة والتعدين	8	7	4
البيئة	3	0	0
تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص	2	1	3
تكنولوجيا المعلومات/ الاتصالات العالمية	1	0	0
الصحة والتغذية والسكان	14	17	9
حالات غير محددة القطاع	1	5	1
حوكمة القطاع العام	4	9	4
التنمية الاجتماعية	0	0	0
الحماية الاجتماعية	2	0	0
النقل	14	20	7
التنمية الحضرية	3	0	0
المياه	13	15	5
المجموع	81	89	40

الحالات الجديدة التي فتحتها مجموعات الممارسات العالمية، السنة المالية 2015 \*

السنة المالية 2015	القطاع
6	الزراعة
4	التعليم
14	الطاقة والصناعات الاستخراجية
5	البيئة والموارد الطبيعية
1	التمويل والأسواق
5	الإدارة الرشيدة (الحوكمة)
15	الصحة والتغذية والسكان
0	الاقتصاد الكلي، وإدارة المالية العامة
5	حالات غير محددة القطاع (مؤسسة التمويل الدولية)
1	الفقر
3	العمل والحماية الاجتماعية
11	التنمية الاجتماعية والحضرية والريفية والقدرة على التكيف
2	التجارة والقدرة على المنافسة
15	النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
12	المياه
99	المجموع

\*في إطار الإستراتيجية الجديدة لمجموعة البنك الدولي التي بدأ العمل بها في السنة المالية 2014، استحدثت مجموعات للممارسات العالمية المعنية بمحاور التركيز، لتحل محل القطاعات بغية تحسين خدمة البلدان والجهات المتعاملة معها وإدارة المشكلات متعددة الأبعاد عن طريق التشجيع على تدفق المعارف بين القطاعات وإدارات عمل المناطق ومجموعة البنك الدولي.

ومن بين 88 حالة خارجية قيد التحقيق في نهاية السنة المالية 2015، كان هناك 65 منها تضمّنت ادعاءات بوقوع فساد.

أنواع الادعاءات	السنة المالية 2012	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014	السنة المالية 2015
الإكراه	0	0	1	1
التواطؤ	12	10	7	10
الفساد	40	41	41	65*
الاحتيال	27	35	22	13

\* من بين 65 حالة قيد التحقيق في ادعاءات بالفساد، تضمّن 47 منها عناصر احتيال و/أو تواطؤ.

### تقارير التحقيق النهائية

في حالة وجود ادعاء مثبت بالأدلة، يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة بإصدار تقرير تحقيق نهائي (FIR) يتم رفعه إلى الرئيس. وفي بعض الحالات، يقوم المكتب بإصدار تقرير تحقيق نهائي حتى ولو لم توجد أدلة كافية على إثبات صحة الشكوى؛ ويتم ذلك، مثلا، عندما يرى المكتب أن التحقيق كشفَ عن دروس مهمة يجب تبادلها مع الزملاء في مجموعة البنك الدولي ومع الحكومات المتعاملة معها.

ومنذ السنة المالية 2010، يرصد المكتب المدة التي يستغرقها البت في الحالات، سعيا من أجل ضمان ألا تزيد أقصى فترة زمنية بين فتح الحالة وعرض تقرير التحقيق النهائي إلى رئيس البنك الدولي - كما أوصت لجنة فولكر عام 2007- عن 12 إلى 18 شهرا حسب درجة تعقيد الحالات. ومن بين التحقيقات الواحد والثمانين التي أُقفلت في السنة المالية 2015، قُفل 51 في المائة منها خلال 12 شهرا وأقفل 70 في المائة في أقل من 18 شهرا. وكان متوسط مدة كل التحقيقات التي اكتملت في السنة المالية 2015، 13 شهرا. وبنهاية السنة المالية 2015، كان لدى المكتب 13 تحقيقات ظلت مفتوحة أكثر من 18 شهرا.

وتشكل تقارير التحقيقات النهائية أيضا الأساس لاثنتين من نتائج مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة هما: تقارير الإحالة التي يرسلها المكتب إلى السلطات الوطنية المختصة إذا قامت أدلة على احتمال انتهاك قوانين أحد البلدان الأعضاء في مجموعة البنك الدولي (انظر الصفحة 57 للاطلاع على قائمة قرارات الإحالة إلى السلطات الوطنية في السنة المالية 2015) للاطلاع عليها؛ وتقارير التحقيقات المنقحة التي يتم تقديمها إلى مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك ونشرها على الجمهور بعد استكمال كافة الإجراءات المتعلقة بالعقوبات المفروضة.



مؤشرات أداء التحقيقات الخارجية، السنوات المالية 2012-2015

مؤشر	2015	2014	2013	2012
تحقيقات أولية فُتحت	323	355	449	512
تحقيقات فُتحت	99	40	89	81
تقارير تحقيقات نهائية صدرت	37*	43	52	48
تحقيقات أُقفلت	81	55	86	90
حالة آتلة الاتباع	60	34	58	47
حالة على متاة الاتباع	19	19	28	29
حالة لإأزؤك مؤ	2	2	0	6
وحالة كوكلك م/لهق تملي ب الترخي والترخي .	27	49	42	46

\* تقارير التحقيق النهائي السبعة والثلاثون التي صدرت في السنة المالية 2015 أوردت النتائج التي توصل إليها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة فيما يتصل بسبعة وأربعين تحقيقاً أُقفلت.

## العقوبات

في حالة توصل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة إلى أدلة كافية تُثبت وقوع ممارسة تستوجب العقوبة، فإنه يقوم أيضا بإعداد بيان الاتهامات والأدلة. ويتم تقديم البيان لاستعراضه من قبل مسؤول التقييم بمجموعة البنك الدولي. ويُسمى مسؤول التقييم للبنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية مسؤول الإيقاف والحرمان. ويتم اتخاذ القرار فيما إذا كان احتمال الوجود أكبر من النفي لتورط شركة أو فرد في ممارسة مستوجبة للعقوبة، وما هي العقوبة التي يجب فرضها في هذه الحالة، وذلك من خلال عملية ذات مستويين تشمل مسؤولي التقييم المعني ومجلس العقوبات. ويتمتع هؤلاء المسؤولون ومجلس العقوبات بالاستقلالية الكاملة عن مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة. ويقوم مسؤولو التقييم باستعراض الحالة المقدمة إليهم من مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة لتقرير ما إذا كانت هناك أدلة كافية لتأييد الاتهامات في حق المدعى عليه، والتوصية -إن وجدت هذه الأدلة- بالعقوبة الملائمة من خلال إخطار بإجراءات العقوبات وإيقاف المدعى عليه بصورة مؤقتة. وبموجب الإجراءات الخاصة بالعقوبات، وعندما يفضل المدعى عليه عدم الطعن على الاتهامات المنسوبة إليه في خلال 90 يوما، تصبح العقوبة التي يوصي بها مسؤول التقييم نهائية. وإذا طعن المدعى عليه في العقوبة الموصى بها، يقوم مجلس العقوبات بدراسة الحالة، وقد يتضمن ذلك عقد جلسة استماع. (انظر الصفحة 49 من قائمة الكيانات التي عوقبت بالحرمان في السنة المالية 2015).

## نظام العقوبات ونتائجه، السنوات المالية 2012-2015

السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	السنة المالية	
2015	2014	2013	2012	
29	45	33	25	حالات العقوبات التي قَدِّمها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة إلى مكتب الإيقاف والحرمان
39	46	25	33	حالات العقوبات (إخطارات بإجراءات العقوبات المقترحة أو إخطارات الإيقاف المؤقت) التي أصدر قرارات بشأنها مكتب الإيقاف والحرمان في حق المدعى عليهم
11	6	8	16	اتفاقات تسوية من خلال التفاوض قَدِّمها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة لمكتب الإيقاف والحرمان <sup>^</sup>
54	71	41	60	شركات وأفراد فرض عليهم مكتب الإيقاف والحرمان عقوبة الإيقاف مؤقتا
73	67	47	84	شركات وأفراد فرضت عليهم عقوبات

∞ مكتب الإيقاف والحرمان كان سابقا مكتب التقييم والإيقاف.

٨ اتفاقات التسوية من خلال التفاوض (التسويات) وضعت موضع التنفيذ أول مرة في السنة المالية 2011.

## الامتثال

من أجل مواصلة التشجيع على تطبيق قواعد حوكمة الشركات، أصبحت العقوبة الأولية في نظام عقوبات مجموعة البنك الدولي -ابتداء من سبتمبر/أيلول 2010- هي الحرمان مع الإبراء المشروط. وبموجبها يجب على الكيانات المحرومة الوفاء بشروط معينة، مثل وضع برنامج امتثال فاعل للقواعد المؤسسية وتطبيقه، أو تحسين برنامج قائم فعلا، قبل أن تصبح مؤهلة مرة أخرى للتقدم بعبء للمنافسة على مشروعات تمولها مجموعة البنك الدولي. ولا يوجد ضمان أن الكيانات التي أوفت بمثل هذه الشروط وأبرأها من العقوبة مكتب الامتثال للنزاهة التابع لمجموعة البنك الدولي، أصبحت خالية من المخاطر، وأن السياسات والتدابير التي وضعتها والالتزام المعلن لإدارتها العليا بتعزيز النزاهة ستؤدي كلها إلى أثر إيجابي. فمثل هذه العقوبات لا تؤدي فحسب إلى تحسين الضوابط الداخلية وعمليات تقييم المخاطر، ولكنها تبعث أيضا برسالة واضحة إلى الشركاء الخارجيين. ويناقش مكتب الامتثال للنزاهة أيضا الشروط مع الكيانات التي تتوصل إلى اتفاقيات من خلال التفاوض مع مجموعة البنك الدولي، مما يساعد على توفير المعلومات بصورة مسبقة لإعداد شروط الامتثال. ويمكن الاطلاع على إرشادات الامتثال للنزاهة التي أعدتها مجموعة البنك الدولي (بصيغة pdf) في: [www.worldbank.org/integrity](http://www.worldbank.org/integrity)

في السنة المالية 2015، قدم مكتب الامتثال للنزاهة المشورة إلى 55 جهة فُرِضت عليها عقوبات بشأن المتطلبات والإجراءات العامة اللازمة للوفاء بشروط إبرائها من العقوبة. وإجمالاً، في السنة المالية 2015، تعاون مكتب الامتثال للنزاهة على نحو نشط مع 47 كياناً، 24 منها شركات متعددة الجنسيات، و 19 مؤسسات أعمال صغيرة ومتوسطة، وأربعة أفراد. علماً بأن ثلاثة عشر منهم هي من بلدان متقدمة. ويتضمن هذا التعاون النشاط في العادة إجراء مكتب الامتثال والنزاهة تقييم الوضع الأصلي للمواد المتصلة ببرنامج الامتثال للقواعد المؤسسية الذي تقدمه الجهة المعنية، وكذلك تنفيذ الجهة لهذه المواد، وعرض المكتب تعديل و/أو تعزيز التوصيات حسب مقتضى الحال. وفيما يتعلق بهذا التعاون في السنة المالية 2015، قام المكتب أيضا بمتابعة برامج الامتثال للقواعد المؤسسية لعدة كيانات فرضت عليها عقوبات، بما في ذلك من خلال مراجعة أمور كتقارير الحالة الدورية وتعديلات البرامج، وأنشطة التنفيذ، والإجراءات التصحيحية التي اتخذت بسبب سوء السلوك الذي استوجب العقوبة (وأي سوء سلوك آخر رصد فيما بعد).

وفي السنة المالية 2015، قرر مكتب الامتثال للنزاهة أن الجهات التي فرضت عليها عقوبة في 7 حالات قد استوفت شروط الامتثال و/أو الشروط الأخرى للإبراء من العقوبة المنصوص عليها في قرار مجلس العقوبات، أو قرار مسؤول الإيقاف والحرمان أو اتفاق التسوية من خلال التفاوض. وفي عدة حالات، أبقى مكتب الامتثال للنزاهة على علاقة إيجابية متواصلة مع الجهات التي تم إبرؤها.

## النتائج المتصلة بالامتثال في السنة المالية 2015

كيانات فُرضت عليها عقوبات مع إبراء مشروط حتى الآن \* : 251  
كيانات تعاونت بنشاط مع مكتب الامتثال للنزاهة: 47  
إخطارات إلى كيانات فرض عليها الحرمان حديثاً: 55  
إخطارات باستمرار العقوبة (حيث شروط الإبراء لم يتم استيفاؤها): 37  
كيانات تم إبراؤها من العقوبة بعد استيفاء شروط الإبراء: 7  
مجموع الكيانات التي تمت تبرئتها من العقوبة حتى تاريخه (نهاية السنة المالية 2015): 18 (انظر الصفحة 61 من القائمة الكاملة)

\* في الحالات التي تفرض فيها على كيانات مختلفة داخل مجموعة شركات عقوبات بشكل منفصل، فإن مكتب الامتثال للنزاهة يعامل مثل هذه الكيانات على أنها كيان واحد لأغراض حساب حافظة المشروعات ومن ذلك فيما يتعلق بعلاقات التعاون والإخطارات وقرارات الإبراء إلخ.

### اتفاقات التسوية من خلال التفاوض

يجوز للشركات أو الأفراد دراسة خيار تسوية مسألة ما عن طريق اتفاقيات التسوية من خلال التفاوض. وقد يساعد إيجاد حل لقضية من خلال هذه الاتفاقية على توفير قدر كبير من الموارد، وفي الوقت نفسه توفير قدر من اليقين في النتيجة بالنسبة للبنك والطرف محل التحقيق. وفي الوقت نفسه، يجب مباشرة مسألة التسويات بحكمة وشفافية. ومكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة هو المسؤول عن صياغة اتفاقات التسوية والتفاوض بشأنها وتنفيذها. إلا أن هذه الاتفاقيات تخضع لمراجعة المستشار القانوني العام للبنك الدولي. وفضلا عن ذلك فإن مسؤول التقييم المعني مكلف باستعراض اتفاقات التسوية للتحقق من (1) أن المدعى عليه شارك في اتفاق التسوية طواعية مع علمه التام بشروطه ودونما إكراه؛ و(2) أن شروط الاتفاق تتسق بوجه عام مع الإرشادات الخاصة بالعقوبات. وفي السنة المالية 2015، توصل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة إلى اتفاقات تسوية مع 11 كيانا.

## الخدمات الوقائية

تقوم وحدة الخدمات الوقائية التي تعمل في شراكة مع فرق العمليات والبلدان المتعاملة مع البنك بتحويل المعلومات الفريدة التي تتحصل عليها من تحقيقات مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة من خلال تحليل بيانات التحقيقات إلى إجراءات عملية يمكن أن تردع الفساد في المشروعات التي يمولها البنك الدولي أو تمنعه. وداخل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة، تقدم وحدة الخدمات الوقائية توصيات في تقارير التحقيقات النهائية بهدف منع مخططات الاحتيال والفساد المثبتة بالأدلة في المستقبل. وتصدر هذه التوصيات للبلد المعني وإدارة المنطقة و/أو مجموعة الممارسات العالمية المعنية.

وداخل البنك، تقدم وحدة الخدمات الوقائية المشورة إلى شبكة العمليات والمجلس بشأن المخاطر وإجراءات التخفيف التي نوقشت مع أخصائي العمليات في أحد المشروعات المقترحة، وذلك إذا كان يوجد - في بلد وقطاع المشروع المقترح - تحقيق جارٍ أو اكتمل في الآونة الأخيرة (وهي المشروعات التي تنطبق عليها قواعد فولكر Volcker Trigger projects). وتستجيب وحدة الخدمات الوقائية أيضا لطلبات أخصائي العمليات للمشورة بشأن مخاطر الاحتيال والفساد في المشروعات الجاري تنفيذها. وفضلا عن ذلك، تقوم الوحدة بمراجعة المخاطر المتصلة بالنزاهة لحساب مجموعات الممارسات العالمية وإدارات مناطق عمل البنك بناء على طلبها. وتقوم الوحدة أخيرا بإعداد أدوات وتقديم التدريب لمساعدة الموظفين على رصد مخاطر الاحتيال والفساد ومؤشرات التحذير من المخاطر.

وتعمل وحدة الخدمات الوقائية أيضا مع مسؤولي المشروعات في البلدان المتعاملة مع البنك لبناء القدرات في رصد مؤشرات التحذير في مجال المشتريات وتنفيذ المشروعات التي يمولها البنك. ففي فينتام، على سبيل المثال حددت وحدة الخدمات الوقائية المخاطر المتصلة بالفساد حسب القطاع والمراحل في دورة حياة المشروع، وعملت على نحو مسبق للتصدي للمخاطر المتصلة بالنزاهة على مستوى البرامج والمشروعات. وبالمثل في أفغانستان، تعمل الوحدة مع مجموعة الممارسات العالمية المعنية بالحوكمة في وضع خطة عمل لاستئصال الفساد في مجال المشتريات الحكومية.

## النتائج المتصلة بالخدمات الوقائية، السنة المالية 2015

مشروعات تنطبق قواعد فولكر تدمج في عملياتها المعلومات الخاصة بالمخاطر المتصلة بالنزاهة: 134  
مشروعات عالية المخاطر لقيت مساندة من وحدة الخدمات الوقائية: 94  
استعراضات للمخاطر المتصلة بالنزاهة لحساب مجموعات الممارسات العالمية وإدارات مناطق عمل البنك: 4  
أشخاص تم تدريبهم على إدارة المخاطر المتصلة بالنزاهة (متعاملين وموظفين): 1113  
عدد تقارير التحقيقات النهائية مع توصيات تتصل بالمنع: 24

## التحقيقات الداخلية

تحتفي نزاهة عمليات مجموعة البنك الدولي بأهمية بالغة من أجل الحفاظ على مصداقية المجموعة في ساحة مكافحة الفساد في العالم. وفضلا عن إجراء تحقيقات في الادعاءات بوقوع احتيال وفساد يشمل موظفين في مجموعة البنك أو موردي خدمات من المؤسسات، يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة بتعميم الدروس المستفادة من خلال دراسات الحالات، والتدريب، والأنشطة الأخرى، ويساهم في برامج التواصل كعضو في نظام العدالة الداخلية في البنك من أجل تعزيز الإبلاغ والرصد، ومنع الاحتيال والفساد داخل ساحة المؤسسات المتصلة بمجموعة البنك.

## دورة التحقيقات الداخلية

تتضمن أمثلة الادعاءات بسوء السلوك من جانب الموظفين في إطار تكليف مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة إجراء التحقيقات تشتمل على إساءة استغلال المنصب لتحقيق كسب شخصي، وسوء استخدام أموال مجموعة البنك أو الصناديق الاستثمارية، والاختلاس، والاحتيال، والفساد، والتواطؤ فيما يتصل بعمليات مجموعة البنك أو ميزانيتها الإدارية، وما يرافقه من تضارب المصالح، أو ما يتضمنه من أشكال أخف لسوء السلوك. ومكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة مسؤول أيضا عن التحقيق في الادعاءات بسوء السلوك الموجهة إلى موردي مجموعة البنك من المؤسسات والتي تشتمل على الاحتيال، أو الفساد، أو التواطؤ، أو الإكراه، أو ممارسات العرقلة لمساندة "مراجعات جدارة الموردين"، وهو ما يؤدي إلى إجراءات لحرمان الشركات. وعند تسلّم شكوى يتبع مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة عملية متسقة ذات مراحل ثلاث: (1) قبول الشكوى وتقييمها؛ (2) تحقيق أولي؛ (3) إجراء التحقيق. وإذا خلص التحقيق إلى وجود أدلة كافية على معيار إثبات "واضح ومقنع"، يقوم المكتب بإعداد تقرير تحقيق نهائي شاملا الأدلة المؤيدة، ويُقدّمه إلى الموظف المتورط لإبداء تعليقه. وبعد ذلك، يضع المكتب التقرير في صيغته النهائية متضمنا تعليقات الموظف وأي دحض من المكتب لهذه التعليقات، ويُقدّم التقرير إلى نائب رئيس البنك لشؤون الموارد البشرية لاتخاذ قرار بشأنه. ويحق للموظف الطعن في القرار التأديبي لنائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية أمام المحكمة الإدارية للبنك الدولي التي تتسم أحكامها بأنها ملزمة لمجموعة البنك الدولي. وأثناء إجراء التحقيق الأولي أو التحقيق الكامل، قد يتوصل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة إلى أدلة كافية تظهر أن الادعاءات بلا أساس، ومن ثم تبرئة الموظف من أي سوء سلوك. وهذه نتيجة على القدر نفسه من الأهمية لمجموعة البنك الدولي والموظف.

## نتائج السنة المالية 2015

في السنة المالية 2015، أثبت مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة بالأدلة سبع حالات، وكان خمسة منها لموظفين واثنتان لموردي خدمات. وأثناء التحقيقات الأولية توصل المكتب أيضا إلى أدلة كافية تثبت أن الادعاءات في حق تسعة موظفين لا أساس لها، ومن ثم تمت تبرئتهم من أي مخالفة.

### قرارات تأديبية لمكتب نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية في السنة المالية 2015

في السنة المالية 2015، أصدر مكتب نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية خمسة قرارات تأديبية. وفي أربعة من تلك القرارات، تم إنهاء خدمة الموظفين و/أو حرّموا إلى الأبد من العمل مستقبلاً لحساب البنك، وتم تقييد دخولهم إلى منشآت ومباني البنك لانخراطهم في سلوك سيء خطير استناداً إلى حالات مُثبتة بالأدلة. وفي القرار الآخر، تلقى الموظف خطاب توجيه اللوم مع حرمان مؤقت من الترقية.

في الحالة الأولى، قام محلل عمليات بأحد المكاتب القطرية بالتنسيق مع مسؤولي حكومي بما يلي: (1) طلب وحصل على مدفوعات من استشاري كان مرئوساً؛ (2) تضخيم راتب عقد ذلك الاستشاري بغرض تسهيل المدفوعات غير المشروعة؛ (3) التلاعب في عملية تعيين اثنين من المرشحين لشغل مناصب استشارية يمولها صندوق استثماري؛ و (4) تزوير تقارير نشاط يستخدمها الأخ غير الشقيق لمحلل العمليات ليطالب بأتعاب من البنك الدولي. وأحال مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة أيضاً النتائج التي توصل إليها إلى السلطات الوطنية المختصة.

وفي الحالة الثانية، تواطأ موظف في البنك -أصبح الآن سابقاً- مع مورد خدمات للبنك من المؤسسات للاحتيال في عرض أسعار خدمات المورد على المكتب القطري لخلق انطباع بالمنافسة يؤدي إلى الاختيار المتكرر للمورد. ونقل الموظف السابق ومساعدة البرامج في المكتب القطري أيضاً معلومات سرية للبنك إلى المورد. وحرّم الموظف السابق بصورة دائمة من العمل في مجموعة البنك الدولي في المستقبل، وتلقّت مساعدة البرامج خطاب توجيه لوم وحرمت من الترقية لمدة ثلاثة أعوام، لأن مكتب نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية وجد بسبب العوامل المُخفّفة التي حددها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة أثناء التحقيق أنها لم يكن يحركها دافع الحصول على مكسب شخصي. وعوقب المورد بالحرمان لمدة ثلاثة أعوام.

وفي الحالة الثالثة، طلب رئيس فريق العمل رشوة تحت ستار رسوم إدارية من اثنين على الأقل من الاستشاريين المعيّنين بعقود قصيرة الأجل، تعادل 30 في المائة من راتبهما. واختار الموظف الاستقالة، وقبّل الحرمان الدائم من التوظيف مستقبلاً في البنك، ووافق على التنازل عن الحق في الطعن، ودفع مبلغ 15 ألف دولار أي ما يعادل المبلغ الذي تحدد أنه حصل عليه نتيجة لذلك.

وفي الحالة الرابعة، أظهرت أدلة أن موظفاً عرض للخطر وضع الإعفاء الضريبي المُتميّز لمؤسسة التمويل الدولية بتزوير مراسلات المؤسسة وفتح حسابات باسمها في شركتين لتجارة التجزئة لغرض واضح هو إجراء مشتريات شخصية معفية من ضريبة القيمة المضافة لحساب الموظف وأفراد أسرته خلال فترة أربعة أعوام تقريباً.

### أبرز معالم حالات موردي الخدمات

عاقب البنك الدولي بالحرمان خمسة من موردي الخدمات من المؤسسات بسبب ممارسات تستوجب العقوبة. مُورّدو الخدمات الذين يعاقبون بالحرمان: (أ) غير مؤهلين للفوز بعقود مجموعة البنك الدولي أو لتقديم عروض طلباً للحصول على عقود؛ (ب) مستبعدون من التعامل مع مجموعة البنك كوكلاء أو ممثلين لموردي خدمات آخرين؛ و (ج) مستبعدون

من إجراء مناقشات مع مجموعة البنك فيما يتعلق بترسية العقود لفترة زمنية يحددها نائب رئيس البنك لشؤون الميزانية ومراجعة الأداء والتخطيط الإستراتيجي. انظر الصفحة 56 للاطلاع على القائمة الكاملة. وأصدرت مجموعة البنك الدولي أيضا خمسة خطابات توبيخ إلى موردي خدمات من المؤسسات على إتيان سلوك سيء، من ذلك الإدارة المعيبة للمشروع، وعدم الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة، وتضارب المصالح.

### حالات التحقيقات الداخلية السنة المالية 2015

المجموع	موردو خدمات	موظفو مؤسسات	(أخصائيو) عمليات	
21	1	5	15	مرجل من السنة المالية 2014
32	6	10	16	الحالات التي فتحت
<b>53</b>	<b>7</b>	<b>15</b>	<b>31</b>	المجموع
<b>31</b>	<b>4</b>	<b>10</b>	<b>17</b>	حالات أُقفلت
7	2	4	1	أثبتت بالأدلة
12	1	2	9	لم تثبت بالأدلة
10	1	2	7	لا أساس لها من الصحة
2 <sup>2</sup>	0	2	0	أحيلت
<b>22</b>	<b>3</b>	<b>5</b>	<b>14</b>	عدد الحالات بنهاية السنة

<sup>2</sup> تتعلق الإحالتان بموضوع واحد وهو ادعاء اختلاس من جانب موظف مؤقت بعقد طويل الأجل في المقر الرئيسي. وأحيلت الحالة بادئ الأمر إلى أجهزة إنفاذ القانون المحلية وأقفلها مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة في مايو/أيار. وفي تلك المرحلة، اتخذ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة إجراءات تأديبية، وأخطر أيضا الموظف المتورط بالإحالة، والموقوف عن العمل مؤقتا بناء على طلب أجهزة إنفاذ القانون المحلية أثناء التحقيق الجنائي المصاحب. وأعيد فتح الحالة من قبل المكتب في يونيو/حزيران حينما بدا أن أجهزة إنفاذ القانون المحلية لن تطلب تأجيلا آخر لإخطار الموظف بالإحالة، وبدا أن الحاجة إلى إجراء مقابلة بموجب القاعدة الرسمية 8.01 من النظام الإداري للموظفين وشيكة.



### عرض نتائج التحقيقات الداخلية، السنوات المالية 2012-2015

السنة	السنة	السنة	السنة	الحالات
المالية	المالية	المالية	المالية	
2015	2014	2013	2012	
7	9	20	12	أُثبتت بالأدلة
12	16	8	10	لم تُثبت بالأدلة
10	6	9	25	لا أساس لها من الصحة
4 <sup>2</sup>	2	2	4	حالات أُحيلت <sup>3</sup>
<b>31</b>	<b>33</b>	<b>39</b>	<b>51</b>	<b>حالات أُقفلت</b>
39	33	30	57	حالات أُحيلت ولم يجر تحقيق فيها <sup>5</sup>

#### وقت البت في الحالات

يهدف مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة إلى استكمال البت في حالات الموظفين الداخليين خلال تسعة أشهر (270 يوماً).<sup>6</sup> وفي السنة المالية 2015، كان متوسط الوقت الذي استغرق في الحالات السبع والعشرين التي أُقفلت 278 يوماً (نحو 9 أشهر)، في حين بلغ متوسط الوقت في السنة المالية 2014 للحالات الست والعشرين 211 يوماً التي أُقفلت (نحو سبعة أشهر)، وفي السنة المالية 2013 كان متوسط الوقت الذي استغرق في الحالات الواحد والعشرين التي أُقفلت 367 يوماً (أو نحو 12 شهراً).

#### الإبلاغ عن المخالفات

خلال السنة المالية 2015، قدّم ما مجموعه 122 موظفاً (مثلاً موظفين دائمين، وسابقين، واستشاريين بعقود طويلة وقصيرة المدة، وموظفين مؤقتين) إفصاحات محمية عن المعلومات (خاصة بالمُبلغين) إلى مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة. ونتقدّم بالشكر إلى أولئك الموظفين الذين أبلغوا مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة بشبهات سوء السلوك التي قد

<sup>3</sup> بعد تحقيق أولي، اعتبر أن هذه الحالات تتعلق بقضايا من الأنسب أن تتناولها جهات أخرى داخل مجموعة البنك الدولي للتدخل بشأنها (مثلاً مكتب الأخلاقيات وسلوكيات العمل).

<sup>4</sup> انظر الحاشية 3.

<sup>5</sup> الشكاوى التي تضمنت قضايا لا تندرج في إطار تفويض مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة أُحيلت إلى جهات أخرى مختصة داخل مجموعة البنك الدولي للتدخل بشأنها.

<sup>6</sup> تمتد فترة التسعة أشهر من تسلّم الشكوى بادئ الأمر من خلال رفع تقرير تحقيق نهائي تفصيلي وشامل إلى مكتب نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية. وتتأثر مدة البت في الشكاوى بمجموعة من سبعة عوامل منها (1) نسبة المحققين إلى الحالات؛ (2) مدى تعقيد الحالات؛ (3) ادعاءات منفردة/متعددة لكل حالة؛ (4) ما إذا كانت تتطلب سفر بعثة تحقيق؛ (5) ما إذا كان الموظف محل التحقيق قد طلب تمديداً يمكنه فيه الرد كتابة على إخطار الادعاءات و/أو على مسودة التقرير النهائي؛ (6) تأخر حضور الموظفين محل التحقيق أو الشهود لظروف خارجة عن إرادة مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة؛ و (7) ما إذا كانت هناك أطراف خارج مجموعة البنك الدولي لا يمكن فرض تعاونها.

تعرض للخطر عمليات مجموعة البنك الدولي أو نظام حوكمتها وإدارتها العام، ونعبر عن تقديرنا للمساعدة التي قدمها كثير من موظفي البنك الدولي في التحقيقات الناجمة عن ذلك.